## المحاضرة الثالثة : الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

إن اعتماد إدارة الجمارك لأداء أدوارها على أكمل وجه، استوجب عليها استعمال بعض الوسائل التقليدية التي تطورت مع التكنولوجيا الحديثة، و أصبحت أكثر فعالية مما كانت عليه وتتمثل هذه الوسائل المستخدمة من قبلها في الوسائل القانونية، ؛والوسائل ، الوسائل المادية.

1 **الوسائل القانونية:** إن المهمة الصعبة التي كلفت بها إدارة الجمارك للمساهمة في تسيير وتطوير اقتصاد الدولة جعل المشرع الجزائري يجتهد و ينشط ليضع في متناول الجمارك أداة بواسطتها تقوم بأدوارها في إطار قانوني وشرعي، ويتجلى هذا في نص قانون الجمارك، بالإضافة إلى التشريع الجمركي، وهناك الاتفاقيات التي تصدر على المنظمة العالمية للجمارك(بروكسل) ،بالإضافة إلى القوانين التي تصدر على السلطة التشريعية في الدولة والمتمثلة في قانون المالية الذي يصدر كل سنة .

**أولا: قانون الجمارك** : يعد قانون الجمارك من الركائز الأساسية للتشريع الجمركي، فهو يمثل مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي، إذ تستمد إدارة الجمارك أحكامها منه، و يتم تطبيقه عبر كامل الإقليم الجمركي بحيث تظم مواده عمليات الاستيراد و التصدير، وكذا العلاقات التجارية مع الخارج ومراقبة الأنشطة في الموانئ و المتابعة القضائية لقمع الجرائم المرتكبة و كذلك مراقبة الحدود وأخيرا حماية الحيوانات و النباتات و صيانة التراث الفني و الثقافي.

**ثانيا : التشريع الجمركي** : تعريف التشريع الجمركي، بأنه مجموع الأنظمة والقوانين المطبقة عند التصدير والاستيراد، كما يطبق على تداول وعبور البضائع، رؤوس الأموال ووسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وردها في بعض الأحيان، وعند تطبيق إجراءات الحظر والقيود الأخرى و كذا مراقبة تطبيق الصرف و كذا الأحكام المتعلقة بمكافحة التهريب وقمع الغش التجاري والجبائي.

**ثالثا : الاتفاقيات والمعاهدات التجارية** : تشكل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، سندا حصينا في دعم التسيير الصحيح للتجارة الخارجية للدولة في مجال التعاون التجاري و التعريفي الدولي، ويرجع الفضل في هذا للمنظمة العالمية للجمارك، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و دول عربية أو أخرى.

هذه الاتفاقيات تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال الأجهزة الدبلوماسية

بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية وغيرها من الأمور، وعادة ما تنص أحكام التجارة على مبدأ المساواة في المعاملة، و تكون هذه المعاهدات أو الاتفاقيات في قمة التشريع الجمركي. ومن ضمن الاتفاقيات الدولية التي تعمل بها الإدارة الجمركية نجد المعاهدات المتعددة

الأطراف، التي تبرم بين الدول من أجل إيجاد أكبر عدد من التسهيلات الجمركية للوصول إلى الانفتاح الاقتصادي في ظل النظام الدولي الجديد، من هذه الاتفاقيات نجد 27 اتفاقية للمنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقية الدولية حول تعيين و ترميز البضائع التي تسهل وتبسط النظم الجمركية ، بالإضافة إلى المعاهدات التجارية والتي تخص الدول العربية والمتمثلة في اتفاقية التبادل العربي وكذلك الاتفاقية الثنائية التفاضلية تونس الجزائر وأخيرا لتفاقية مع الاتحاد الأوربي.

**رابعا: قانون المالية** : تعتبر قوانين المالية الصادرة في بداية كل سنة مالية، من القوانين الأخرى التي تساعد مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه، إذ تحمل هذه القوانين عددا من النصوص التشريعية سواء كانت معدلة أو مكملة للقوانين الجمركية ( تعديل، إنشاء، إلغاء بعض المواد والنصوص القانونية)، و هذا حسب متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة عموما.

2 **الوسائل البشرية** : إن المديرية العامة للجمارك، رغم إمكانياتها المتواضعة، فقد عملت بكل جدية على توفير العنصر البشري الكفء والقادر على أداء مختلف الوظائف، بأسلوب متطور يتماشى و سرعة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية وخاصة التطور التكنولوجي، سعيا منها لتحديث أساليب ووسائل عملها..

3 **الوسائل المادية** : بالإضافة للوسائل البشرية ، ينشط قطاع الجمارك من خلال التجهيزات والوسائل المادية المتاحة له، وتتمثل هذه الوسائل في السيارات وكذلك المعدات والهياكل (مركز المراقبة والحراسة ، مكاتب الجمركة ، والمخازن ،وسائل النقل والاتصال والمواصلات بالإضافة إلى وسائل الإعلام الآلي والأسلحة ) .